

(٥)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصَلِيَّاتِ الثَّالِثَةِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد أجبت عن المسائل الواردة في شهر ربيع الاول من سنة عشرين وأربعمائة بما اختصرت ألفاظه، وبلغت الطريق الى نصرة هذه المسائل بما يغني المتأمل عما سواه، وقدمت مقدمة يعرف بها الطريق الموصل الى العلم بجميع أحكام الشريعة في جميع مسائل الفقه، فيجب الاعتماد عليها والتمسك بها، فمن أبى عن هذا الطريق عسف وخطب، وفارق قوله من المذهب .  
فالله تعالى يمدكم بالتوفيق والتسديد، ويحسن معونتكم على طلب الحق وادارته، ورفض الباطل وأياديه، انه سميع مجيب .

### [ كيفية التوصل الى الاحكام الشرعية ]

اعلم أنه لا بد في الاحكام الشرعية من طريق التوصل الى العلم بها لانا متى لم نعلم الحكم ونقطع بالعلم على أنه مصلحة لنا جوزنا كونه مفسدة لنا فيقبح الاقدام منا عليه، لان الاقدام على ما لانأمن كونه فساداً، كالاقدام على ما نقطع كونه فساداً .

ولهذه الجملة أبطلنا أن يكون القياس في الشريعة الذي يذهب مخالفونا إليه طريقاً الى الاحكام الشرعية، من حيث كان القياس يوجب الظن ولا يقتضي العلم .

ألا ترى انا نظن حمل الفرع في التحريم على أصل محرم يشبه بجميع<sup>(١)</sup> بينهما ، أنه محرم مثل أصله ، ولا نعلم من حيث ظننا أنه يشبه المحرم أنه محرم .

وكذلك اذا أبطلنا العمل في الشريعة بأخبار الاحاد، لانها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم ، لان خبر الواحد اذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً وان ظننت به الصدق، فان الظن لا يمنع من التجويز ، فعاد الامر في العمل بأخبار الاحاد الى أنه اقدام على ما لا تأمن كونه فساداً أو غير صلاح .

### [ بطلان العمل بالقياس والخبر الواحد ]

وقد تجاوز قوم من شيوخوا (رحمهم الله) في ابطال القياس في الشريعة والعمل بأخبار الاحاد، أن قالوا: انه مستحيل من طريق العقول العبادة بالقياس في الاحكام، وأحالوا أيضاً من طريق العقول العمل بأخبار الاحاد، وعولوا على أن العمل يجب أن يكون تابعاً للعلم، واذا كان غير متيقن في القياس وأخبار الاحاد، لم نجد العبادة بها .

والمذهب الصحيح هو غير هذا ، لان العقل لا يمنع من العبادة بالقياس والعمل بخبر الواحد، ولو تعبد الله تعالى بذلك لساغ ولدخل في باب الصحة لان عبادته تعالى بذلك يوجب العلم الذي لا بد أن يكون العمل تابعاً له .

فانه لافرق بين أن يقول عليه: قد حرمت عليكم كذا وكذا فاجتنبوه، وبين أن يقول: اذا أخبركم مخبر له صفة العدالة بتحريمه فحرموه، في صحة الطريق الى العلم بتحريمه .

وكذلك لو قال: اذا غلب في ظنكم تشبه بعض الفروع ببعض الاصول في صفة تقتضي التحريم فحرموه فقد حرّمته عليكم، لكان هذا أيضاً طريقاً الى العلم بتحريمه وارتفاع الشك والتجوز .

وليس متناول العلم هاهنا هو متناول الظن على ما يعتقده قوم لا يتأملون ، لان متناول الظن هاهنا هو صدق الراوي اذا كان واحداً ، ومتناول العلم هو تحريم الفعل المخصوص الذي تضمنه الخبر مما علمناه .

فكذلك في القياس متناول الظن شبه الوضع<sup>(١)</sup> بالاصل في علة التحريم ، ومتناول العلم كون الفرع محرماً .

### [ الدليل على بطلان العمل بهما ]

وانما منعنا من العمل بالقياس في الشريعة وأخبار الاحاد ، مع تجوز العبادة بهما من طريق العقول، لان الله تعالى ماتعبد بهما ولا نصب دليلاً عليهما فمن هذا الوجه أطرحتا العمل بهما ، ونفينا كونهما طريقتين الى التحريم والتحليل .

وانما أوردنا بهذه الاشارة أن أصحابنا كلهم سلفهم وخلفهم ومتقدمهم ومتأخرهم يمنعون من العمل بأخبار الاحاد ومن القياس في الشريعة، ويعيبون أشد عيب الذاهب اليهما والمتعلق في الشريعة بهما، حتى صار هذا المذهب ظهوره وانتشاره معلوماً ضرورة منهم، وغير مشكوك فيه من المذاهب .

وقد استقصينا الكلام في القياس وفرعناه وبسطناه وانتهينا فيه الى أبعد الغايات في جواب مسائل وردت من أهل الموصل متقدمة، أظنها في سنة نيف وثمانين وثلاثمائة، فمن وقف عليها استفاد منها جميع ما يحتاج اليه في هذا الباب.

واذا صح ما ذكرناه فلا بد لنا فيما نثبت من الاحكام فيما نذهب اليه من ضروب العبادات من طريق توجب العلم وتقتضي اليقين، وطرق العلم في الشرعيات هي الاقوال التي قد قطع الدليل على صحتها، وأمن العقل من وقوعها على شيء من جهات القبح كلها، كقوله تعالى وكقول رسوله صلى الله عليه وآله والائمة الذين يجرون مجراه عليهم السلام. ولا بد لنا من طريق الى اضافة الخطاب الى الله تعالى اذا كان خطاباً له، وكذلك في اضافته الى الرسول أو الائمة عليهم السلام.

وقد سلك قوم في اضافة خطابه اليه طرقاً غير مرضية، فأصحها وأبعدها من الشبهة أن يشهد الرسول المؤيد بالمعجزات في بعض الكلام أنه كلام الله تعالى فيعلم بشهادته أنه كلامه، كما فعل نبينا صلى الله عليه وآله في القرآن، فعلمنا باضافته الى ربه أنه كلامه، فصار جميع القرآن دالاً على الاحكام وطريقاً الى العلم.

فأما الطريق الى معرفة كون الخطاب مضافاً الى الرسول صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام فهو المشافهة والمشاهدة لمن حاضرهم وعاصرهم فأما من نأى عنهم أو وجد بعدهم، فالخبر المتواتر المفضي الى العلم المزيل للشك والريب.

### [ اثبات حجية الاجماع فى الاحكام الشرعية ]

وهاهنا طريق آخر يتوصل به الى العلم بالحق والصحيح من الاحكام الشرعية عند فقد ظهور الامام وتميز شخصه، وهو اجماع الفرقة المحقة من الامامية التي قد علمنا أن قول الامام - وان كان غير متميز الشخص - داخل في أقوالها وغير خارج عنها .

فاذا أطبقوا على مذهب من المذاهب، علمنا أنه هو الحق الواضح والحجة القاطعة، لان قول الامام الذي هو الحجة في جملة أقوالها، فكأن الامام قائله ومتفرداً به، ومعلوم أن قول الامام - وهو غير متميز العين ولا معروف الشخص - في جملة أقوال الامامية ، لانا اذا كنا نقطع على وجود الامام في زمان الغيبة بين أظهرنا ولا نرتاب بذلك، ونقطع أيضاً على أن الحق في الاصول كلها مع الامامية دون مخالفها، وكان الامام لا بد أن يكون محقاً في جميع الاصول . وجب أن يكون الامام على مذاهب الامامية في جميعها على مذهب من المذاهب في فروع الشريعة، فلا بد أن يكون الامام وهو سيد الامامية وأعلمها وأفضلها في جملة هذا الاجماع .

فكما لا يجوز فيما أجمعت عليه الامامية أن يكون بعض علماء الامامية غير قائل به ولا ذاهب اليه، فكذلك لا يجوز مثله في الامام .

### [ كيفية تحصيل اجماع الامة ]

فان قيل : هذا حجد<sup>(١)</sup> عظيم منكم، يقتضي انكم قد عرفتم كل محق في

بر وبحر وسهل وجبل حتى ميّزتم أقوالهم ومذهبهم ، اما بأن لقيتموهم ، أو بأن تواترت عنه <sup>(١)</sup> اليكم الاخبار بمذاهب ، ومعلوم بعد هذه الدعوى عن الصحة .

قلنا : قد أجبنا عن هذه المسألة بما فرغناه واستوفيناه ، وجعلناه كالشمس الطالعة في الوضوح والجلال في مسائل سألنا عنها أبو عبد الله محمد بن عبد الملك البتان ( رحمه الله ) مقصور على أخبار الاحاد وطريق العلم بالاحاد ، أجهد فيها نفسه وتعب بها عمره ، وما قصر فيما أورده من الشبهة .  
فالجواب عن هذه المسائل موجود في يد الاصحاب ( أيدهم الله ) وهو يقارب مائة ورقة .

واذا اطلع عليه عرف منه الطريق الصحيح الى العلم بأحكام الشريعة على مذاهب أصحابنا ، مع نفهم القياس والعمل بأخبار الاحاد ، ووجد في جواب هذه المسائل من تقرير المذهب وتاليه ، والجمع بين أصوله وفروعه ما لا يوجد في شيء من الكتب المصنفة .

ثم لانخلو السؤال الذي ذكره من جواب على كل حال ، فنقول : هذه الطريقة المذكورة في السؤال هي طريقة من نفى اجماع الامة ، وادعى أنه لا سبيل الى العلم باجماعها على قول من الاقوال ، مع تباعد الديار وتفرق الاوطان وفقد المعرفة بكل واحد منهم على التعيين والتمييز .

وقد علمنا مع طول المجالسة والمخالطة وامتداد العصر واستمرار الزمان تقدر مذاهب المسلمين وحصر أقاويلهم ، وفرقنا بين ما يختلفون فيه ويجمعون عليه ، ومن شككنا في ذلك كمن شككنا في البلدان والامصار والاحداث العظيمة التي يقع بها العلم ويزول الريب فيها بالاخبار المتواترة .



وأي عاقل يشك في أن جميع المسلمين في بر وبحر وسهل وجبل وقرب وبعد لا يذهبون الى تحريم الزنا والخمر ، وان أحداً منهم لم يذهب في الجدل والاختلاف اذا تفردوا بالميراث الى أن المال للاخ دون الجد ، وأنهم لا يختلفون الان وان كان في هذه المسألة خلاف قديم بين الانصار، في أن التقاء الختانيين لا يوجب الغسل .

ولو شككنا في هذا مشكك فقال : في فقهاء الامة وعلمائها من يذهب الى مذهب الانصار، ان الماء من الماء . لعنفناه ونكبناه ، وان كنا لانعرف فقهاء الامة وعلماءها في الامصار على التعيين والتمييز .

وكما ان مذاهب الامة بأجمعها محصورة معلومة، فكذلك مذاهب كل فرقة من فقهاء وطائفة علمائها، فان مذاهب أبي حنيفة محصورة بالروايات المختلفة عنه مضبوطة، وكذلك مذاهب الشافعي ، وان كانت له أقوال مختلفة في بعض المسائل، فقد فرق أصحابه والعارفون بمذهبه بين المذهب الذي له فيه أقوال وبين ما ليس له فيه الا قول واحد .

فلو أن قائلًا قال لنا: اذا كنتم لاتعرفون أصحاب أبي حنيفة في البر والبحر والسهل والجبل والحزن والوعر ، فلعل فيهم من يذهب الى ما يخالف من اجتمع ممن تعرفون علمه، وكذلك لو قال في مذاهب الشافعي، لكننا لانلتفت الى قوله، ونقول:

قد علمنا ضرورة خلاف ماتذكرونه ، وقطعنا على أن أحداً من علماء أصحاب أبي حنيفة أو أصحاب الشافعي لا يذهب قريباً كان أو بعيداً، الى خلاف ما عرفناه ووقع الاطباق عليه من هذه المذاهب، وأن التشكيك في ذلك كالتشكيك في سائر الامور المعلومة .

واذا استقرت هذه الجملة وكان مذهب الامامية أشد انحصاراً وانضباطاً

من مذهب جميع الامة ، وكنا نعلم أن الامة مع كثرة عددها وانتشارها في أقطار الارض قد أجمعت على شيء بعينه نأمن أن يكون لها قول سواه فأحرى أن يصح في الامامية - وهي جزء من كلها وفرقة من فرقها - أن نعلم مذاهبهم على سبيل الاستقرار والتعيين، واجماعهم على ما أجمعوا عليه، حتى يزول عنا الريب في ذلك والشك فيه، كما زال فيما هو أكثر منه .

واذا كان الامام في زمان الغيبة موجوداً بينهم وغير مفقود من جملتهم، فهو واحد من جماعتهم ، واذا علمنا بالسر والمخالطة وطول المباحثة أن كل عالم من علماء الامامية قد أجمع على مذهب بعينه، فالامام وهو واحد من العلماء، داخل في ذلك وغير خارج عنه .

وليس يخل بمعرفة مذهبه عدم معرفته بعينه ، لانا لانعرف كل عالم من علماء الامامية وفقهه من فقهاءها في البلاد المتفرقة، وان علمنا على سبيل الجملة اجماع كل عالم عرفناه أولم نعرفه على مذهب بعينه، فالامام في هذا الباب كمن لانعرفه من علماء الامامية .

واذا لم يعرض لنا شك في مذهب من لانعرفه من الامامية ، لم يجز أن يعرض أيضاً لنا الشك في قول الامام أنه من جملة أقوال الامامية ، وان كنا لا نميز شخصه ولانعرف عينه .

واعلم أن الطريق المعتمد المحدد الى صحة مذاهبنا في فروع الاحكام الشرعية <sup>(١)</sup> هو هذا الذي بيناه وأوضحناه ، سواء كانت المسائل مما تنفرد به الامامية بها، أو مما يوافقها فيها بعض خصومها .

### [ حجية ظواهر الكتاب والسنة في اثبات الاحكام الشرعية ]

وربما اتفق في بعض المسائل غير هذه الطريقة، وهي : أن يكون عليها دليل من ظاهركتاب الله ، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله مقطوع بها معلوم صحتها .

وربما اتفق في بعض الاحكام أن يكون معلومة من مذاهب أئمتنا المتقدمين للامام الغائب الذين ظهوروا وعرفوا وسئلوا وأجابوا وعلموا الاحكام .

فقد علمنا ضرورة من مذاهب أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام تحريم كل شراب مسكر، ومسح الرجلين، وتحريم المسح على الخفين، وأن تكبيرات الصلاة على الميت خمس، وأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع، وما جرى مجرى هذه المسائل من الامور التي ظهرت عنهم واشتهرت .

واذا علمت<sup>(١)</sup> مذهبههم وكانوا عندنا حجة معصومين، كفى ذلك في وقوع العلم بها والقطع على صحتها، ولا اعتبار بمن خالفنا في العمل بشيء مما عدناه عنهم، ووقع أن يكون مشاركاً في المعرفة بذلك، لان المخالف في هذا: اما أن يكون معانداً، أو مكابراً، أو يكون ممن لم تكثر خلطته لنا، أو تصفح لاخبارنا أو سماعه من رجالنا . لان العلم الضروري ربما وقف على أسباب من مخالطة ، أو مجالسة، أو سماع أخبار مخصوصة .

وعلى هذا لا ينكر أن يكون من لم تنفق خلطته بأصحاب أبي حنيفة ، وسماع أخبارهم عن صاحبهم، لا يعلمون من مذاهب أبي حنيفة ما يعلم أصحابه ضرورة .

### [ حكم المسألة الشرعية التي لادليل عليها من الكتاب والسنة ]

فان قيل : فماتقولون في مسألة شرعية اختلف فيها قول الامامية ، ولم يكن

عليها دليل من كتاب أوسنة مقطوع بها؟ كيف الطريق الى الحق فيها ؟

قلنا: هذا الذي فرضتموه قدأما وقوعه، لانا قد علمنا أن الله تعالى لا يخلي

المكلف من حجة وطريق الى العلم بماكلف، وهذه الحادثة التي ذكرناها<sup>(١)</sup>

وان كان لله تعالى فيها حكم شرعي ، واختلفت الامامية في وقتنا هذا فيها، فلم

يمكن الاعتماد على اجماعهم الذي نتيقن<sup>(٢)</sup> بأن الحجة فيه لاجل وجود الامام

في جملتهم، فلا بد من أن يكون على هذه المسألة دليل قاطع من كتاب أوسنة

مقطوع بها، حتى لا يفوت المكلف طريق العلم الذي يصل به الى تكليفه .

اللهم الا ان يقال : ان نفرض وجود حادثة ليس للامامية فيها قول على

سبيل اتفاق أو اختلاف ، فقد يجوز عندنا في مثل ذلك ان اتفق أن لا يكون لله

تعالى فيها حكم شرعي ، فاذا لم نجد في الادلة الموجبة للعلم طريقاً الى علم

حكم هذه الحادثة، كنا فيها على ما يوجب العقل وحكمه .

### [ عدم حجية جل الاخبار المنقولة من طريق أصحاب الحديث ]

فان قيل : أليس شيوخ هذه الطائفة قد عولوا في كتبهم في الاحكام

الشرعية على الاخبار التي رووها عن ثقاتهم ، وجعلوها العمدة والحجة في

هذه الاحكام، حتى رووا عن أئمتهم عليهم السلام فيما يجيء مختلفاً من الاخبار

عند عدم الترجيح كله ، أن يؤخذ منه ما هو أبعد من قول العامة . وهذا نقيض

ما قدمتموه .

(١) ظ : ذكرتموها .

(٢) خ : ننق .

قلنا : ليس ينبغي أن ترجع عن الامور المعلومـة والمذاهب المشهورة المقطوع عليها ، بما هو مشتبـه ملتبس محتمل . وقد علم كل موافق ومخالف الشيعة الامامية تبطل التماس في الشريعة من حيث لا يؤدي الى علم ، فكذلك تقول في أخبار الاحاد .

حتى أن منهم من يزيد على ذلك فيقول : ما كان يجوز من طريق العقل أن يتعبد الله تعالى في الشريعة بالقياس ولا العمل بأخبار الاحاد . ومن كان هذا مذهبه كيف يجوز أن يثبت الاحكام الشرعية عنه بأخبار لا يقطع على صحتها ؟ ويجوز كذب راويها كما يجوز صدقه . وهل هذا الامن أقبح المناقضة وأفحشها ؟

فالعلماء الذين عليهم المعول<sup>(١)</sup> ويدرون ما يأتون وما يذرون لا يجوزون<sup>(٢)</sup> أن يحتجوا بخبر واحد لا يوجب علماً ، ولا يقدر أحد أن يحكي عنهم فسي كتابه ولا غيره خلاف ما ذكرناه .

فأما أصحاب الحديث فانهم رووا ما سمعوا وحدثوا به ونقلوا عن أسلافهم ، وليس عليهم أن يكون حجة ودليلا في الاحكام الشرعية ، أو لا يكون كذلك . فان كان في أصحاب الحديث من يحتج في حكم شرعي بحديث غير مقطوع على صحته ، فقد زل وزور ، وما يفعل ذلك من يعرف أصول أصحابنا في نفي القياس والعمل بأخبار الاحاد حق معرفتها ، بل لا يقع مثل ذلك من عاقل وربما كان غير مكلف .

الأثرى أن هؤلاء بأعيانهم قد يحتجون في أصول الدين من التوحيد والعدل والنبوة والامامة بأخبار الاحاد ، ومعلوم عند كل عاقل أنها ليست بحجة في ذلك .

(١) خ ل : المنقول .

(٢) خ ل : ولا يجوز .

وربما ذهب بعضهم الى الجبر والى التشبيه، اغتراراً بأخبار الاحاد المروية، ومن أشرنا اليه بهذه الغفلة يحتج بالخبر الذي مارواه ولاحث به ولاسمعه من ناقله فيعرفه بعدالة أو غيرها ، حتى لو قيل له في بعض الاحكام : من أين أثبتته وذهبت اليه ؟ كان جوابه : لاني وجدته في الكتاب الفلاني ، ومنسوباً الى رواية فلان بن فلان . ومعلوم عند كل من نفى العلم بأخبار الاحاد ومن أثبتها وعمل بها ، أن هذا ليس بشيء يعتمد ولا طريق يقصد ، وانما هو غرور وزور .

فأما الرواية بأن يعمل بالحديثين المتعارضين بأبعدهما من مذهب العامة ، فهذا لعمرى دوري ، فاذا كنا لم نعمل بأخبار الاحاد في الفروع ، كيف نعمل بها في الاصول التي لاخلاف بينها في أن طريقها العلم والقطع ، واذا قدمنا ما احتجنا الى تقديمه ، فهو الذي نعلم عليه في جميع المسائل الشرعية .

فنحن نتصفح المسائل التي سطرت وذكرنا ، ونبين ما عندنا فيها ، فاما النصرة لها والدلالة على صحتها ، فهي الجملة التي قدمناها ، والطريقة التي أوضحناها ، فان اتفق زيادة على ذلك أن يكون طريق آخر للعلم ، نبهنا عليه وأرشدنا اليه بعون الله ومشيته .

واعلم أن هذه المسائل التي ذكرنا افراد الامامية بها ، ستوجد مشروحة منصورة بالدلالة والطرق في كتاب المسائل الخلاف الشرعية التي عملنا منها بعضها ، ونحن على تميمها وتكملها بمعونة الله .

فان هذه المسائل ما اعتمدنا في نصرتها الاقتصار على الادلة الدالة على صحيح منها ، بل أضفنا الى ذلك مناظرة الخصوم على تسليم أصولها ومناقضتهم ، بأن بينا القياس لو كان صحيحاً ، وأخبار الاحاد لو كانت معمولاً عليها على ما يذهبون اليه ، لكانت مذاهبنا في الشرعيات كلها أولى من مذاهبهم وأشبه بهذه الاصول التي عليها يعولون ، وركبنا في ذلك مركباً غريباً يمكن معه مناظرة الفقهاء على اختلافهم

في جميع مسائل الفقه .

ومن نظر فيما خرج الى الان من هذا الكتاب ، علم أن المنفعة به عظيمة والطريقة فيه غريبة ، ومن الله استمد المعرفة والتوفيق في كل قول وفعل .

## المسألة الاولى

### حكم غسل اليدين في الوضوء

غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع غير مستقبل للشعر، واستقباله لا ينقض الوضوء .

وأعلم أن الابتداء بالمرفقين في غسل اليدين هو المسنون ، وخلاف ذلك مكروه ، ولانقول انه ينقض الوضوء ، حتى لو أن فاعلاً فعله كان لا يجزي به . ولا يقدر أحد أن يحكم من أصحابنا المحصلين تصريحاً بأن من خالف ذلك فلا وضوء له ، وجميع ماورد في الاخبار من تغليظ ذلك والتشديد فيه .

وربما قيل : « لا يجوز » محمول على شدة الكراهة دون الوجوب واللزم . وقد يقال في مخالفة المسنون المغلظ في هذه الالفاظ مايزيد على ذلك ، ولا يدل على الوجوب .

والذي يدل على صحة مذهبنا في هذه المسألة أن جميع الفقهاء يخالفونا في أنه مسنون، وأن خلافه مكروه، واجماع الامامية الذي بينا أنه حجة لدخول قول المعصوم فيه .

فان قيل: قد خالفتم ظاهر القرآن، لانه قال « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق »<sup>(١)</sup> غاية، وأنتم قد جعلتم

المرافق ابتداء .

قلنا: أما لفظة «الى» فقد تكون في اللغة العربية بمعنى الغاية وبمعنى «مع»، قال الله تعالى «ولأنأكلوا أموالهم الى أموالكم»<sup>(١)</sup> أراد مع أموالكم، وقال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام «من أنصاري الى الله»<sup>(٢)</sup> أراد مع الله، ويقولون: ولي فلان الكوفة الى البصرة ، ولا يريدون غاية بل يريدون ولي هذا البلد مع هذا البلد.

وقال النابغة الذبياني :

ولا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به القار أجرب  
أراد مع الناس أو عندهم . وقال ذو الرمة :

بها كل خوار الى كل صولة ورفعي المدا عار الترائب  
أراد مع كل صولة ، وقال امرؤ القيس :

له كفل كالدعص لبده الندى الى خارك مثل الرياح المنصب  
أراد مع خارك .

فان قيل : فهذا يدل على احتمال لفظة «الى» بمعنى الغاية وغيرها ، فمن أين أنها في الآية لغير معنى الغاية .

قلنا : يكفي في اسقاط استدلالكم بالآية المحتملة لما قلناه ولما قلتموه ، فهي دليلنا ودليلكم . وبعد فلو كانت لفظة «الى» في الآية محمولة على الغاية ، لوجب أن يكون من لم يبدأ بالاصابع ونيته الى المرافق عاصياً مخالفاً للامر ، وأجمع المسلمون على خلاف ذلك .

واذا حملنا لفظة « الى » على معنى « مع » صار تقدير الكلام : فاغسلوا أيديكم مع المرافق ، وهذا هو الصحيح الذي لا يدفعه اجماع ولا حجة ، كما قلنا فيمن حمل ذلك على الغاية .

(١) سورة النساء: ٢ .

(٢) سورة آل عمران: ٥٢ .



## المسألة الثانية

## [حكم مسح مقدم الرأس]

مسح مقدم الرأس غير مستقبل الشعر. واعلم أن هذه الكيفية أيضاً في مسح الرأس مسنونة، ويكره تركها ومخالفتها، وإن كان من خالفها بأن استقبل الشعر تاركاً للفضل ومخالفاً للسنة، إلا أن فعله يجيز أن يبيح بمثله الصلاة.

والحجة في ذلك : ما تقدم من اجماع الامامية عليه . ويمكن أن يحتج فيه من طريق الاحتياط ، بان من لم يستقبل الشعر في مسح الرأس ، لا خلاف بين الامة في أنه لم يعص ولم يبدع . ومن استقبل الشعر اختلف فيه ، ومن الناس من يبدعه وبخطيه ، ومنهم من يصوبه ، فلا احتياط والاستظهار ترك الاستقبال، ففيه الامان من التبديع والتخطئة. ويمكن أن تستعمل هذه الطريقة المبنية على الاحتياط في المسألة الاولى .

فان قيل : هذه الطريقة التي سلكتموها في اعتبار الاحتياط توجب عليكم القول أن مسح جميع الرأس أولى وأحوط ، لان من مسح بعض رأسه يذهب قوم من أهل العلم الى أنه مآدى الفرض، واذا مسح الجميع فبالاجماع يكون مؤدياً للفرض . وكذلك اذا قيل في من غسل رجله : انه قد فعل ما يأتي من المسح والغسل فهو مؤد للفرض باتفاق ، وليس كذلك من مسح الرجلين .

قلنا : الامر بخلاف ما ظن ، لان مذهبنا أن من مسح جميع رأسه معتقداً أداء الفرض ، فهو مبدع مخطيء ، ولا اجماع في من مسح جميع رأسه أنه سليم من التخطئة والتبديع. ومن غسل رجله عندنا فما مسحهما، ولا يجوز له أن تستبيح الصلاة بغسل رجله، لان الغسل والمسح يتنافيان، ولا يدخل أحدهما في صاحبه على ما ظنه قوم .

## المسألة الثالثة

## [ حكم مسح الاذنين وغسلهما ]

مسح الاذنين ، فذهب اليه<sup>(١)</sup> الشيعة الامامية أن مسح الاذنين وغسلهما غير واجب ولا مسنون على كل وجه لا مع الرأس ولا مع الوجه .  
واتفق جميع من خالف من الفقهاء على أن مسحهما مسنون غير واجب ،  
الا مايروون عن اسحاق بن راهويه ، فانه يحكى عنه ايجاب المسح عليهما ،  
وهذا قول شاذ قد تقدم الاجماع وتأخر عنه .

ثم اختلف القائلون بأن مسحهما مسنون: فقال أبو حنيفة وأصحابه: الاذان من الرأس، تمسح مقدمهما ومؤخرهما مع الرأس بالماء الذي يمسح به الرأس ومثله الازاعي. وقال مالك وأحمد بن حنبل يمسحان بماء جديد، وحكي مثله عن أبي ثور. وقال الزهري: هما من الوجه يغسل باطنهما وظاهرهما معاً، وحكي عن الشعبي والحسن بن حي أن ما قبل منهما من الوجه يغسل معه ، وما أدبر من الرأس يمسح معه .

والحجة على ما ذهبنا اليه: اجماع الفرة الذي تقدم ذكره ، ومن طريق الاحتياط أن من ترك مسح أذنيه فليس بمبدع ولا عاص . وليس كذلك من مسحهما، فالاحتياط العدول عن مسحهما أو غسلهما .

(١) الظاهر زيادة كلمة «اليه» وان تكون العبارة كذا : فذهب الشيعة الامامية الى

### المسألة الرابعة

#### [ اسباغ الوضوء مرتين ]

اسباغ الوضوء مرتين، ولا يجوز ثلاثة، ويجتزئ بالدفعه .  
والحجة في ذلك : طريقة الاجماع وقد تقدمت، وطريقة الاحتياط وقد  
مضت، لان من اقتصر في الوضوء على مرتين فبالاجماع أنه فاعل للسنة وغير  
مبدع ولا مخطيء، وليس كذلك من فعل الثلاثة .

### المسألة الخامسة

#### [ أكثر ايام النفاس ]

أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً، وهذه المسألة مما تكلمنا عليه في مسائل  
الخلاف الواردة قبل هذه، فأشرنا الى العمدة المعتمدة فيه .  
والدليل على صحة قولنا في أكثر النفاس : هو اجماع الفرفة المحقة ،  
وأيضاً فان المرأة داخله في عموم الامر بالصلاة والصوم، وانما نخرجها في  
الايام التي حددناها من عموم الامر بالاجماع، ولا اجماع ولا دليل فيما زاد على  
ما حددناه من الايام، فيجب أن تكون داخله في عموم الامر .

### المسألة السادسة

#### [ حكم قراءة القرآن للجنب والحائض ]

للجنب والحائض ان يقرأ من القرآن أي سورة شاء سبع آيات، سوى  
الاربع العزائم السجديات وهي: سجدة لقمان، وسجدة حم، وسورة النجم ،

وسورة القلم. ويجب السجود عندهم على قارئها على كل حال .  
واعلم أن المذهب الصحيح ان للجنب والحائض أن يقرأ من القرآن  
ماشاء ، سوى السجدة الرابعة ، من غير تعيين على سبع آيات أو أكثر  
منها أو أقل .

والحجة في ذلك : اجماع الطائفة ، ويمكن ان يحتج بظاهر قوله تعالى  
« فاقروا ما تيسر من القرآن » <sup>(١)</sup> وقوله تعالى « فاقروا ما تيسر منه » <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى  
« اقرأ باسم ربك الذي خلق » <sup>(٣)</sup> وهذا عموم يتناول جميع القرآن الا ما أخرجه  
الدليل ، وعزائم السجود خرجت بدليل قاطع ، فوجب بقاء ما عداها .

## الفصل السابع (٤)

### [ مسائل تتعلق بالاموات ]

فيه ست مسائل : توجيه الميت عند غسله نحو القبلة ملقى على ظهره ،  
وأن الحنوط الكافور خاصة لا يجزي غيره ، ولا يجزي منه مع الامكان أقل من  
مثقال ، ووضع الجريدتين مع الميت في كفنه ، وتركه هنيئة قبل حطه وانزاله  
القبر ليأخذ أهبة المسألة ، وتلقيته الشهادة والرسالة والامامة في قبره قبل وضع  
اللبن عليه .

واعلم أن هذه المسائل انما هي آداب وسنن مستحبة ، وليست بفرض  
واجب ، والطريق الى أنها مستحبة مسنونة هو الاجماع الذي تقدم ذكره .

(١) سورة المزمل : ٢٠

(٢) نفس الآية .

(٣) الآية الاولى من سورة العلق .

(٤) وفي الهامش خل: المسألة السابعة .

### المسألة الثالثة عشر

#### [ وجوب « حي على خير العمل » في الاذان ]

استعمال « حي على خير العمل » في الاذان ، وأن تركه كترك شيء من ألفاظ الاذان .  
والحجة أيضاً اتفاق الطائفة المحقة عليه ، حتى صار لها شعاراً لا يدفع وعلماً ويجحد .

### المسألة الرابعة عشر

#### [ ارسال اليدين في الصلاة واجب ]

ان ارسال اليدين في الصلاة واجب ، وكتفهما مفسد لها .  
والحجة في ذلك : الاجماع المكرر ذكره ، ثم طريق الاحتياط ، لان من لم يضع احدى يديه على الاخرى لا خلاف في أنه غير عاص ولا مبتدع ولا قاطع للصلاة ، وانما الخلاف في من وضعها . فالاولى والاحوط ارسال اليدين .

### المسألة الخامسة عشر

#### [ قول « آمين » مبطل للصلاة ]

قول « آمين » في الصلاة يقطعها . والحجة أيضاً على مذهبنا من ذلك الاجماع المتقدم في طريقة الاحتياط ، وهي واضحة ، لان من لم يتلفظ بهذه

اللفظة لا خلاف في أنه غير مبتدع ولا قاطع اصلاة ، وانما الخلاف في من تلفظ بها .

### المسألة السادسة عشر

[ عدم جواز القران بين السورتين في الصلاة ]

لايجوز في الفرائض قراءة سورتين ولا بعض سورة بعد فاتحة الكتاب .  
وهذه المسألة أيضاً فيها اجماع الفرقة المحقة، واطباقهم على أن خلافه لايجوز .

### المسألة السابعة عشر

[ حكم مايسجد عليه ]

ان السجود لايجوز الاً على الارض، وماأنبتت من الارض سوى الثمار .  
ولايجوز السجود على ثوب منسوج، الاً عند الضرورة وان كان أصله النبات .  
والحجة في ذلك: هذا الاجماع الذي أشرنا اليه، ثم طريقة الاحتياط، لان من سجد على الارض أو ماأنبتته مما ليس بثمرة، كان مؤدياً للفرض وتجزئي الصلاة غيرعاص ولامخالف . وليس كذلك من سجد على ما يخالف ما ذكرناه فالاحوط فعل ما لاخلاف فيه .

### المسألة الثامنة عشر

#### [ الجماعة في نوافل شهر رمضان بدعة ]

الاجماع في نوافل شهر رمضان بدعة، والسنة هو التطوع بها فرادى .  
والوجه أيضاً في ذلك من اجماع الفرقة المحقة على تبديع من جمع  
بهذه الصلاة ، ولأنه ليس في تركها حرج ولا اثم عند أحد من الائمة، وفي  
فعلها على الاجماع اثم وبدعة. فلاحوط العدول عنها .

### المسألة التاسعة عشر

#### [ صلاة الضحى بدعة ]

وصلاة الضحى بدعة لانجوز. والوجه في ذلك ما تقدم من طريقة الاحتياط  
والاجماع معاً .

### المسألة العشرون

#### [سجود الشكر غير واجب]

سجود الشكر والتعفير غير واجب ، له فضل كثير . أما القول بوجوب  
سجود الشكر فهو غير صحيح، ولكنه من السنن المؤكدة والاداب المستحبة.  
والطريقة الى كونه بهذه الصفة اجماع الفرقة المحقة .

## المسألة الحادية والعشرون

### [أقل مايجزىء صلاة الجمعة والعيدين]

وأقل مايجزىء في الجمع والصلاة العيدين سبعة نفر ، ليسوا بمرضى ولا مسافرين ولا غازين . وأقل مايجزىء في الجمعة خمسة نفر بالصفات المذكورة .

واعلم أن مذهبنا المشهور المعروف في أقل العدد الذي تنعقد صلاة الجمعة خمسة الامام أحدهم ، وهذا العدد بعينه في صلاة العيدين من غير زيادة عليه .

وقال أبو حنيفة والثوري: ان الجمعة تنعقد بأربعة ، وروى عن أبي يوسف والليث أنها تنعقد بثلاثة .

وقال الشافعي: لا تنعقد بأقل من أربعين نفساً ، وروى عن الحسن والحسين أنها تنعقد باثنين .

وقال مالك: اذا كانت قرية سوق ومسجد ، فعليهم الجمعة من غير اعتبار عدد .

ودليلنا على صحة مذهبنا : هو اجماع الطائفة المحقة . ويمكن أيضاً أن يستدل بقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله <sup>(١)</sup> » وهذا عموم ، انما أخرجنا منه من نقص عن العدد بالذي ذكرناه .



## المسألة الثانية والعشرون

[من لا يصلح امامة الجمعة والعيدین]

ولا يصلح امامة الجمعة والعيدین أبرص ولا مجذوم ولا مفلوج ولا محدود والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة ، وطريقة الاحتياط ، لان امامة من ليس له هذه الصفات جائزة ماضية باتفاق ، وليس كذلك الايتمام بمن له بعض هذه الصفات .

## المسألة الثالثة والعشرون

[حكم صلاة الكسوف]

وصلاة الكسوف ركعتان تشتمل على عشر ركعات . ويجب على تاركها متعمداً الغسل ان احترق القرص كله .

والذي يجب أن يقال في ذلك : ان صلاة كسوف الشمس والقمر واجبة ، لا يجوز تركها . ويتوجه فرضها الى الذكور والاناث والحر والعبد والمقيم والمسافر ، والى كل من لم يكن له عذر يبيح بمثله الاخلال بالفرض . ويصلى في جماعة وعلى افراد .

ولا ينبغي أن يقال : هي ركعتان فيها عشر ركعات ، فان هذا كالمناقضة ، بل يقال : هي عشر ركعات وأربع سجعات . وترتيبها مسطور في الكتب .

وتقضى اذا فاتت ، بشرط أن يكون القرص المنكسف قد احترق كله ، ولا قضاء مع احتراق بعضه . فأما الغسل فهو في من تعمد ترك هذه الصلاة ، فانه يلزمه مع انقضاء الغسل .

## المسألة الرابعة والعشرون

### [كيفية الصلاة على الموتى]

والصلاة على الموتى خمس تكبيرات، والتسليم فيها غير واجب الا للتقية  
أولاعلام المأمومين الخروج من الصلاة .  
والحجة في ذلك : مع الاجماع المتقدم ، أن من كبر خمساً فقد فعل  
الواجب باجماع، وليس كذلك من نقص هذا العدد .

## المسألة الخامسة والعشرون

### [استحباب توقف الناس حتى ترفع الجنازة]

ومن السنة وقوف الاجماع حتى ترفع الجنازة على أيدي الرجال .  
وهذا أيضاً فالحجة فيه اتفاق الطائفة، فانه الاحوط .

## المسألة السادسة والعشرون

### [وجوب الزكاة في الدراهم والدنانير]

وان الزكاة في التبر والفضة غير واجبة، حتى يصيران درهماً ودنانير. وأن  
السبائك من الفضة والذهب لا زكاة فيها ، الا على من هرب بهما من  
الزكاة .

والحجة في هذا الذي حكيناه اجماع الطائفة المحقة .

## المسألة السابعة والعشرون

### [أقل مايجزىء من الزكاة]

أقل مايجزىء من الزكاة درهم .  
والطريقة في نصرة ذلك مع اجماع الفرقة المحقة طريقة الاحتياط، لان  
من أخرج هذا المبلغ أجزأ عنه وسقط عن ذمته بالاجماع، وليس الامر على  
ذلك في من أخرج أقل منه .

## المسألة الثامنة والعشرون

### [اشتراط الولاية في مستحقى الزكاة]

ولايجزىء اخراجها الا الى القرين العارفين <sup>(١)</sup> لولاية أمير المؤمنين  
عليه السلام، فان أخرجت الى غيرهم وجبت الاعادة .  
والوجه في ذلك : بعد الاجماع المتكرر ذكره أن الجاهل لولاية أمير  
المؤمنين عليه السلام وامامته مرتد عند أهل الامامة، ولا خلاف بين المسلمين  
في أن الزكاة لا تخرج الى المرتدين، ومن أخرجها اليهم وجبت عليه الاعادة،  
وهذا فرع مبني على هذا الاصل .

(١) ظ: الفقير العارف .

## المسألة التاسعة والعشرون :

### [ مقدار زكاة الفطرة ]

وان زكاة الفطرة صاع ، وهو تسعة أرطال بالعراقي .  
والحجة في ذلك بعد الاجماع المقدم ذكره طريقة الاحتياط ، وبيانها :  
ان من أخرج تسعة أرطال فقد سقط عن ذمته خروجه الفطرة ، وليس كذلك من  
أخرج أقل منها .

## المسألة الثلاثون :

### [ احكام الخمس ]

والخمس ستة أسهم : ثلاثة منها للامام القائم بخلافة الرسول ، وهي سهم  
الله تعالى وسهم رسوله وسهم الامام عليه السلام . والثلاثة الباقية ليتامى آل  
الرسول ومساكينهم وأبناء سبيلهم دون الخلق أجمعين .  
وتحقيق هذه المسألة : ان اخراج الخمس واجب في جميع المغنم  
والمكاسب ، وكل ما استفيد بالحرب ، وما استخرج أيضاً من المعادن والغوص  
والكنوز ، وما فضل من الخمس<sup>(١)</sup> .

وتمييز أهله هو أن يقسم على ستة أسهام : ثلاثة منها للامام القائم مقام  
الرسول صلى الله عليه وآله ، وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى ،  
كان اضافة الله تعالى ذلك الى نفسه ، وهي في المعنى للرسول صلى الله عليه

وآله، وإنما أضافها الى نفسه تفخيماً لشأن الرسول وتعظيماً، كإضافة طاعة الرسول صلى الله عليه وآله اليه تعالى، كما أضاف رضاه عليه السلام وأذاه اليه جلّت عظمته .

والسهم الثاني المذكور المضاف الى الرسول بصريح الكلام، وهذان السهمان معاً للرسول في حياته والخليفة القائم مقامه بعده . فأما المضاف الى ذي القربى، فإنما عني به ولي الامر من بعده، لانه القريب اليه بالتخصيص . والثلاثة الاسهم الباقية ليتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم، وهم بنوهاشم خاصة دون غيرهم .

وإذا غنم المسلمون شيئاً من دار الكفر بالسيف، قسمه الامام على خمسة أسهم، فجعل أربعة منها بين من قاتل، وجعل السهم الخامس على ستة أسهم هي التي قدمنا بيانها، منها له عليه السلام ثلاثة، وثلاثة للثلاثة الاضافات من أهله، من أيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه وعملهم به .

فان قيل: هذا تخصيص لعموم الكتاب، لان الله تعالى يقول « وأعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى<sup>(١)</sup> » فأطلق وعم، وأنتم جعلتم المراد بذى القربى واحداً . ثم قال « واليتامى والمساكين وابن السبيل » وهذا عموم، فكيف خصصتموه لبني هاشم خاصة .

فالجواب عن ذلك : أن العموم قد يخص بالدليل القاطع . وإذا كانت الفرقة المحقة قد أجمعت على الحكم الذي ذكرناه باجماعهم الذي هو غير محتمل الظاهر، لان اطلاق قوله « للقربى » يقتضي بعمومه قرابة النبي وغيره، فإذا خص به قرابة النبي صلى الله عليه وآله فقد عدل عن الظاهر .

وكذلك اطلاق لفظة « اليتامى والمساكين وابن السبيل » يقتضي بدخول من كان بهذه الصفة من مسلم وذمي وغني وفقير ، ولاخلاف في أن عموم ذلك غير مراد ، وأنه مخصوص على كل حال .

## المسألة الحادية والثلاثون :

### [ حكم الانفال ]

الانفال خالصة لرسول الله في حياته ، وللإمام القائم بعده مقامه عليه السلام . وتحقيق هذه المسألة : ، أن الانفال خالصة للنبي صلى الله عليه وآله في حياته ، وهي للإمام القائم مقامه من بعده ، وإنما أضاف هذه الانفال الى الله تعالى وإن كانت للرسول صلى الله عليه وآله على الوجه الذي تقدم بيانه من التعظيم والتفخيم .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة .

## المسألة الثانية والثلاثون

### [ صفوة الاموال من الانفال ]

وان صفوة الاموال من الانفال خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وللإمام . وتحقيق هذه المسألة : ان كل شيء يصطفيه ويختاره النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام القائم مقامه بعده لنفسه من الغنائم قبل القسمة من جارية حسناء ، أو فرس فار ، أو ثوب حسن بهي فهو له عليه السلام .

والحجة فيه الاجماع المتقدم .

## المسألة الثالثة والثلاثون

### [فوت الوقوف بعرفات وأدراك المشعر]

ومن فاته الوقوف بعرفات وأدرك المشعر الحرام يوم النحر ، فقد أدرك الحج .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقه عليه . وأيضاً فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر ، كما أوجب الوقوف بعرفات بقوله تعالى « فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم <sup>(١)</sup> » . فهذا أمر يقتضي ظاهره الوجوب . وكل من أوجب من الامة الوقوف بالمشعر الحرام جعل مدركه مدركاً للحج ، وان فاته الوقوف بعرفات . لان الامة بين قائلين : قائل لا يوجب الوقوف بالمشعر ، والاخر يوجبه ، فمن أرجبه أقام ادراكه مقام ادراك عرفات . فالقول بوجوبه وأنه لا يدرك به الحج خروج عن الاجماع .

## المسألة الرابعة والثلاثون

### [الشفعة في العقار بين اثنين فقط]

ولاشفعة في العقارين أكثر من اثنين ، سواء كان مشاعاً أو مقسوماً ، وهذه المسألة قد بينها وشرحناها ، وذكرنا الصحيح منها في المسائل الاولى ، فلا معنى لاعادته .

## المسألة الخامسة والثلاثون

[من لاربا بينهما]

لاربا بين الوالد وولده ، ولابن الزوج وزوجته .  
وهذه المسألة أيضاً قد بيناها وانتهينا فيها الى أبعد الغايات في جواب  
المسائل الاولى .

## المسألة السادسة والثلاثون

[ حكم الزانى بذات البعل ]

من زنا بذات بعل ، لم تحل له بعد موت بعلها أو طلاقه اياها .  
والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة . ويحتمل أيضاً استعمال طريقة  
الاحتياط فيه ، لان اجتناب نكاح هذه المرأة لازم فيه ولالوم من أحد ، وفي  
نكاحها الخلاف المشهور ، فالاحتياط اجتنابه .

## المسألة السابعة والثلاثون

[ عقد النكاح على ما لاقيمة له صحيح ]

ان النكاح اذا عقد على مالا ثمن له من كلب وخنزير وخمر ، هل يصح  
النكاح ويجب المهر في الذمة؟ أم يكون العقد باطلا مفسوخاً ؟  
والصحيح من المذهب الذي لا خلاف فيه بين أصحابنا ان كل نكاح عقد



على مالاقيمة له، كان العقد يصح ووجب في ذمة المعقود له مهر المثل، ولا يكون العقد باطلا من حيث بطل المهر المسمى المصرح به .  
والحجة في ذلك اجماع الامامية عليه . وأيضاً فليس ذكر المهر جملة ،  
وقد ثبت أن من عقد ولم يسم مهرأ مضي العقد وصح وثبت المهر في الذمة،  
وكذلك فيما ذكرناه .

### المسألة الثامنة والثلاثون

#### [التزويج في حال الاحرام]

ومن تزوج امرأة محرمة وهو محرم ، فرق بينهما ولم تحل له أبداً  
وأصحابنا يشترطون في ذلك أن من تزوج وهو محرم ويعلم تحريم ذلك عليه  
فرق بينهما ولم تحل له أبداً .  
والحجة في ذلك: الاجماع المتكرر ذكره، وطريقة الاحتياط أيضاً .

### المسألة التاسعة والثلاثون

#### [التزويج في العدة]

ومن تزوج امرأة في عدة ملك زوجها عليها فيها الرجعة، فرق بينهما ولم  
تحل له أبداً، وان كان دخل بها جاهلاً .  
والحجة في ذلك: الاجماع <sup>(١)</sup> الفرقة المحقة، وطريقة الاحتياط أيضاً .

### المسألة الاربعون

وكذلك من عقد على امرأة في عدة من غير دخول بها، فرق بينهما ولم تحل له أبداً، وأصحابنا يشترطون في ذلك وهو يعلم انها في عدة . والحجة في ذلك: الاجماع وطريقة الاحتياط .

### المسألة الحادية والاربعون

#### [المطلقة تسعاً تحرم أبداً]

ومن طلق امرأة تسع تطليقات للعدة، حرمت عليه ولم تحل له أبداً .  
والحجة في ذلك: طريقة الاحتياط والاجماع .

### المسألة الثانية والاربعون

#### [حكم من فجر بعمته وخالته]

من فجر بعمته وخالته، حرم عليه نكاح بنتهما، ولم تحل له أبداً .  
والحجة في ذلك: الاجماع، وطريقة الاحتياط .

### المسألة الثالثة والاربعون

#### [حكم من تلوط بغلام]

ومن تلوط بغلام فأوقب، لم يحل له نكاح ابنته ولا اخته ولا أمه .  
والحجة في ذلك: الطريقتان المتقدمتان .

## المسألة الرابعة والاربعون

## [جواز نكاح النساء في أدبارهن]

جواز نكاح النساء في أدبارهن. وهذه المسألة عليها اطلاق الشيعة الامامية ولا خلاف بين فقهاءهم وعلمائهم في الفتوى باباحة ذلك ، وانما يقل التظافر بينهم في الفتوى باباحة هذه المسألة على سبيل التقية وخوف من الشناعة .  
والحجة في اباحة هذا الوطء : اجماع الفرقة المحقة عليه ، وقد بينا اجماعهم حجة. ويدل أيضاً عليه قوله تعالى «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم»<sup>(١)</sup> ومعنى «أنى شئتم» كيف شئتم، وفي أيّ موضع أردتم .  
فان قيل: ما أنكرتم أن يكون معنى قوله «أنى شئتم» أيّ وقت شئتم .  
قلنا : هذه اللفظة تستعمل في الاماكن والمواضع وكل<sup>(٢)</sup> ماتستعمل في الاوقات ، ألا ترى انهم يقولون : ألقى زيدا أين كان وأنى كان ، يريدون بذلك عموم الاماكن، ولو سلمنا أنها تستعمل في الاوقات ، لحملنا الآية على عموم الاماكن والاقوات ، فكأنه قال : فاتوا حرثكم أيّ موضع شئتم وأيّ وقت شئتم .

فأما من يطعن على هذه بأن يقول: قد جعل الله تعالى النساء حرثاً، والحرث لا يكون الا حيث النسل ، فيجب أن يكون قوله « فاتوا حرثكم أنى شئتم » مختصاً بموضع النسل . فليس بشيء، لان النساء وان كنا<sup>(٣)</sup> لنا حرثاً فقد أبيح

(١) سورة البقرة: ٢٢٣ .

(٢) ظ: والمواضع كما تستعمل .

(٣) ظ : كن .

لنا وطئهن بلاخلاف بهذه الآية وبغيرها في غير موضع الحرث فيمادون الفرج وبحيث لانسأل، فليس يقتضي جعله تعالى لهن حرثاً حظ<sup>(١)</sup> الاستمتاع في غير موضع الحرث .

ألا ترى أنه لو قال صريحاً : نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم في القبل والدبر وفيما دون الفرج وفي كل موضع يقع به حظ الاستمتاع، لكان الكلام صحيحاً .

وقد استدل قوم في هذه المسألة بقوله تعالى «أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون»<sup>(٢)</sup> وقال: لا يجوز أن يدعوهم الى التمرض بالازواج عن الذكران، الا وقد أباح منهن من الوطء المخصوص مثل ما يلمس من الذكران .

وكذلك قالوا في قوله تعالى «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم»<sup>(٣)</sup> وأنه لو لم يكن في بناته المعنى الملمس من الذكران ما جعلهن عوضاً عنه .

وهذا ليس بشيء يعتمد ، لانه يجوز ان يتعرض من اتيان الذكران بذلك من حيث كان له عنه عوض بنكاح النساء في الفروج المعهود<sup>(٤)</sup> ، كان فيه من الاستمتاع واللذة مثل ما في غيره . وكذلك القول في الآية الاخرى .

ألا ترى أنه كان يحسن التصريح بما ذكرناه فيقول: أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم من أزواجكم من الوطء في القبل، لانه عوض عنه ومغن عن استعماله على كل حال .

(١) ظ: حظر الاستمتاع .

(٢) سورة الشعراء ١٦٥ .

(٣) سورة هود: ٧٨ .

(٤) ظ: المعهود .

## المسألة الخامسة والاربعون

### [ عقد المرأة نفسها من دون اذن وليها ]

جواز عقد المرأة تملك أمرها على نفسها بغير ولي .  
وهذه المسألة يوافق فيها أبو حنيفة ويقول ان المرأة اذا عقلت وكملت  
زالت عن الولاية في بضعها . ولها ان تتزوج نفسها ، وليس لاحد الاعتراض  
عليها، الا اذا وضعت نفسها في غير كفوء .  
وقال أبو يوسف ومحمد: يفتقر النكاح الى الولي، ولكنه ليس بشرط فيه  
فاذا زوجت نفسها فعلى الولي اجازة ذلك .  
وقال مالك: المرأة المقبحة الذميمة لا يفتقر نكاحها الى الولي، ومن كانت  
بخلاف هذه الصفة تفتقر الى الولي .  
وقال داود : ان كانت بكراً افتقر نكاحها الى الولي، وان كانت ثيباً لم  
تفتقر .

والدليل على صحة مذهبنا: اجماع الفرقة المحقة .  
فان طعن في ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: أي  
امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل<sup>(١)</sup> .  
فالجواب عنه ان هذا خبر واحد ، والصحيح ان أخبار الاحاد لا توجب  
علماً، وهو أيضاً مطعون في نقله، مضعف عند أصحاب الحديث، وقد قدح فيه  
نقاد الحديث بما هو معروف مشهور .

ولو سلم من كل القدح لجاز أن نحمله على الامة خاصة، لانه قد روى

(١) جامع الاصول ١٣٨/١٢ أخرجه الترمذی .

هذا الحديث بلفظ آخر وهو : أيّ امرأة أنكحت نفسها بغير اذن مولاها فنكاحها باطل<sup>(١)</sup>. فدل ذلك على أن الخبر ورد في الامة، ومولى الامة يسمى «ولياً» كما يسمى «مولى» .

## المسألة السادسة والاربعون

### [ جواز النكاح بغير شهود ]

هل يجوز النكاح بغير شهود؟ وعندنا أن الشهادة ليست بشرط في النكاح وان كانت أفضل وأجمل فيه، وبذلك، قال داود .  
وقال مالك:<sup>(٢)</sup> وشرط النكاح أن لا يتواصوا بأعلم يصح وان حضر الشهود وان لم يتواصوا بالكتمان صح وان لم يحضر الشهود .  
والدليل على صحة قولنا : اجماع الفرقة المحقة عليه . وأيضاً ان الله تعالى ذكر النكاح في مواضع كثيرة من الكتاب ولم يشترط الشهادات ، فدل على أنها ليست بشرط فيه .

فان احتج محتج بما يروى من قوله عليه السلام : لانكاح الابولي وشاهدي عدل<sup>(٣)</sup>. فهذا خبر لا يوجب العلم ، ولا يقتضي القطع، ولا يجب العمل به ، على أنه محتمل لانه قال « لانكاح » من غير تصريح بنفي الصحة والاجزاء ، أونفي التفضل اذا لم يكن في لفظة بهذا المعنى جاز أن يحمل على نفي التفضل ، فكانه

(١) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث ٥٤٩/٦ والظاهر اتحاده مع السابق .

(٢) وقال في الانتصار [١١٨]: وقال مالك: اذا لم يتواصوا بالكتمان صح النكاح

وان لم يحضروا الشهود .

(٣) جامع الاصول ١٣٩/١٢ أخرجه الترمذى وأبو داود .

قال : لانكاح فاضلا الابولي وشهود، كما قال عليه السلام : لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد<sup>(١)</sup>. ولا صدقة وذو رحم محتاج .

## المسألة السابعة والاربعون :

### [ حكم نكاح المتعة ]

نكاح المتعة، ولا يختلف الشيعة الامامية في اباحة هذا العقد المسمى في الشريعة بـ « نكاح المتعة » ، وانما تميز من غيره بأنه نكاح مؤجل عليه غير مؤبد ، والتميز بانتفاء الشهادة عنه ، لان الشهادة قد ينتفى من النكاح المؤبد فيصح وان لم يكن متعة ، ولو أشهد بالنكاح المؤجل لكان متعة وان حضره الشهود . والدليل على صحة مذهبنا : اجماع الفرقة المحقة وفي اجماعها الحجة ، وأيضاً قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء « أحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة »<sup>(٢)</sup>. وأباح نكاح المتعة بصريح لفظها الموضوع لها في الشريعة ، لان لفظ الاستمتاع والمتعة اذا أطلق في الشريعة لم يرد الا هذا العقد المخصوص المؤجل ، ولا يحمل على المتلذذ ، ألا ترى انهم يقولون : فلان يرى اباحة نكاح المتعة ، وفلان يحظر نكاح المتعة ، لا يريدون بذلك العقد اللذة ، وانما يريدون بذلك العقد المؤجل .

وأيضاً فلا خلاف ان نكاح المتعة كان في أيام النبي صلى الله عليه وآله ومعمو لا به ، ولا يقيم دليل شرعي على حظره والنهي عنه ، فيجب أن يكون مباحاً.

(١) وسائل الشيعة : ٤٧٨/٣ ح ١ .

(٢) سورة النساء : ٢٤ .

## المسألة الثامنة والاربعون :

### [جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها]

نكاح المرأة على عمتها وخالتها جائزان اذا رضيت العمة والخالة بذلك .  
والحجة على صحة هذا المذهب : اجماع الفرقة المحقة عليه ، وعموم  
آيات النكاح في القرآن ، كقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء »<sup>(١)</sup>  
ولم يستثن عمة ولاخالة . فان احتج بقوله عليه السلام « لاتنكح المرأة على  
عمتها ولاخالتها »<sup>(٢)</sup> فهو خبر واحد ضعيف ، ونحمله على حظر ذلك اذا لم يقع  
الرضا منهما .

## المسألة التاسعة والاربعون :

### [ وقوع الطلاق بشاهدين عدلين ]

ان الطلاق لا يقع الا بشاهدين عدلين .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة . ولان الله تعالى قال « فاذا بلغن  
أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فأشهدوا ذوي عدل منكم  
وأقيموا الشهادة لله »<sup>(٣)</sup> فجعل الشهادة شرطاً في الفرقة التي هي الطلاق لامحالة .  
فان قيل : انما شرط الشهادة في الرجعة في قوله « فأمسكوهن بمعروف » .

(١) سورة النساء : ٣ .

(٢) وسائل الشيعة : ٣٠٤ / ١٤ ح ١ .

(٣) سورة الطلاق : ٢ .



قلنا : هذا غلط ، لان الامر والشهادة ملاصق لذكر الفرقة ، واليهما أقرب من ذكر الرجعة ، ورد الكلام الى الاقرب أولى من رده الى الابد ، على أنه ليس بمتناف أن يرجع الى الرجعة والفرقة معاً ، فيتم مرادنا .  
على أن الامر بالشهادة يقتضي ظاهره الوجوب وأن يكون شرطاً ، ولم يقل أحد من الامة أن الشهادة في الرجعة واجبة وأنها شرط فيه .  
وقد اختلفوا في كونها شرطاً في الطلاق ، فنفاه قوم ، وأثبت<sup>(١)</sup> قوم ، فيجب أن يكون الامر بالشهادة الذي ظاهره يقتضي الوجوب مصروحاً الى الطلاق دون الرجعة التي قد اجتمعت الامة على أنه ليس بشرط فيها .

### المسألة الخمسون :

#### [ وقوع الطلاق بالالفاظ المخصوصة ]

ان الطلاق لا يقع بغير لفظ مخصوص .  
والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة على أن الطلاق لا يقع الا بهذا اللفظ الصريح دون غيره ، واجماعها هو الحجة . ولان الطلاق حكم شرعي ، ويجب أن يرجع فيه الى ما يشرع لنا من لفظه دون ما لم يشرع ، ولا خلاف في أن المشروع في الفرقة بين الزوجين لفظ الطلاق المصرح دون الكنايات التي معناه .

(١) ظ : أثبتته .

## المسألة الحادية والخمسون :

### [ الطلاق بشرط لايقع ]

ان الطلاق لايقع بشرط على كل حال .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه . ولان المشروع في الطلاق  
أن يكون بغير شرط ، ولاخلاف أن الطلاق المشروط غير مشروع ، وما ليس  
بمشروع لاحكم له في الشريعة .

## المسألة الثانية والخمسون :

### [ الطلاق ليس يمين ]

ان الطلاق لايقع بيمين ولاهو يمين .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه ، لان الطلاق أيضاً لم يشرع  
لنا على جهة اليمين ، وما ليس بمشروع فلا حكم له في الشريعة .

## المسألة الثالثة والخمسون

### [ الطلاق الثلاث غير صحيح ]

وان الطلاق الثلاث لايقع الا بعد رجعتين من المطلق من الثلاث والاثنتين  
والواحدة ، ومن لم يراجع فلا طلاق له .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة . وأيضاً فان المسنون في الطلاق  
على الطلاق بأن يكون بعد رجعة ، وادخال الطلاق على الطلاق من غير رجعة

خلاف السنة والمشروع في الطلاق ، وإذا كان الطلاق حكماً شرعياً لم يشرع فيها لاحكم له .

### المسألة الرابعة والخمسون :

#### [ شرائط الظهار ]

وأن الظهار لا يقع الا بشرط الطلاق من الاستبراء والشاهدين والنية واللفظ المخصوص ، وأن يكون غير مشروط .

وأجمعت الامامية على أن شروط الظهار كشروط الطلاق ، فمتى اختل شرط من هذه لم يقع ظهار ، كما لا يقع الطلاق .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة .

### المسألة الخامسة والخمسون :

#### [ التخيير في الطلاق جائز ]

ان التخيير باطل لا يقع به فرقة ، وكذلك التملك . وهذا سهو من قائله ، لان فقهاء الشيعة الامامية يفتون بجواز التخيير ، وأن الفرقة تقع به ، مشحونة به أخبارهم ورواياتهم عن أئمتهم عليهم السلام متظافرة فيه .

وقد تبيينوا في مصنفاتهم بقية هذا التخيير ، فقالوا : اذا أراد الرجل أن يخير امرأة اعتزلها شهراً ، وكان ذلك على طهر من غير جماع في مثل الحال التي لو أراد أن يطلقها فيها طلقها ، ثم خيرها فقال لها : قد خيرتك أو قد جعلت أمرك اليك ، ويجب أن يكون قولك بشهادة ، فان اختارت نفسها من غير أن تتشاغل بحديث من قول أو فعل كان يمكنه أن لا تفعله ، صج اختيارها .

وأن اختارت بعد تشاغلها بفعل لم يكن اختيارها ماضياً ، فإن اختارت في جواب قوله ذلك وكانت مدخولة وكان تخييره إياها عن غير عوض أخذه منها ، كانت كالمطلقة الواحدة التي هي أحق برجعته في عدتها ، وإن كانت غير مدخول بها فهي تطليقة بائنة ، وإن كان تخييره إياها عن عوض أخذه منها ، فهي بائن ، وهي أملك بنفسها . وإن جعل الاختيار إلى وقت بعينه ، فاختارت قبله ، جاز اختيارها ، وإن اختارت بعده لم يجز .

وروى ابن بابويه عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: إذا خيرها وجعل<sup>(١)</sup> أمرها بيدها في غير قبل عدة من غير أن يشهد شاهدين فليس بشيء ، فإن خيرها وجعل أمرها بيدها بشهادة شاهدين في قبل عدتها فهي بالخيار مالم يفترقا ، فإن اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق برجعته ، وإن اختارت زوجها فليس بطلاق<sup>(٢)</sup>.

ولم نذكر هذا الخبر احتجاجاً بأخبار الاحاد التي لاحجة في مثلها . وإنما أوردناه ليعلم أن المذهب في جواز التخيير بخلاف ما حكى ، والروايات في هذا الباب كثيرة ظاهرة ، ولولا الاطالة لذكرناها .

وقد ذكر أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي (رحمه الله) : ان أصل التخيير هو أن الله تعالى أنف لنبيه صلى الله عليه وآله على<sup>(٣)</sup> مقالة قالتها بعض نساءه ، وهي قول بعضهن : أبرى محمد انه اذا<sup>(٤)</sup> طلقنا لانجد أكفاءنا من قریش يتزوجنا<sup>(٥)</sup> ، فأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله أن يعتزل نساءه

(١) في المصدر «أوجعل» وكذا قوله من بعد «وجعل».

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٣٥ ح ٢ .

(٣) في المصدر : في .

(٤) في المصدر : لو .

(٥) في المصدر : يتزوجونا .

تسعة وعشرين ليلة فاعتزلهن ، ثم نزلت هذه الآية « يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سرحاً جميلاً\* وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن أجراً عظيماً»<sup>(١)</sup> فاخترن الله ورسوله ، فلم يقع الطلاق ، ولو اخترن أنفسهن لبن ، انقضت الحكاية من ابن بابويه<sup>(٢)</sup> .

واست أدري ما السبب في انكار من أنكر المتخير للمرأة ، وهل هو الا توكيل في الطلاق ، فالطلاق مما يجوز الوكالة ، فان<sup>(٣)</sup> فرق بين أن يوكل غيرها في طلاقها ويجعل اليه ايقاع فرقتها ، وبين أن يوكل نفسها في ذلك .

### المسألة السادسة والخمسون

#### [عدة الحامل أقرب الاجلين]

وان عدة الحامل المطلقة أقرب الاجلين . وعدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الاجلين :  
وهذه المسألة قد أشبعنا الكلام فيها في المسائل الاولى ، وأوردنا ما فيه كفاية لمن تأمله .

### المسألة السابعة والخمسون

#### [الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد]

وان وجب الرجعة لمن يطلق ثلاثاً في وقت واحد ، كما يجب ان يطلق

(١) سورة الاحزاب : ٢٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ / ٣٣٤ .

(٣) ظ : فلا .

واحدة أو اثنتين، انما قلنا بجواز الرجعة من تلفظ بالطلاق الثلاث في وقت واحد،  
لانه في حكم مطلق الا واحدة فله الرجعة .  
والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه .

### المسألة الثامنة والخمسون

#### [حكم المطلق ثلاثاً في مجلس واحد]

اذا تلفظ بالطلاق الثلاث في وقت واحد وتكملت الشروط ، هل يقع  
واحدة أم لا يقع شيء ؟ .  
والصحيح من المذهب الذي عليه العمل والمعتمد أنه يقع واحدة ، لانه  
قد تلفظ بالواحدة ، وانما زاد على ذلك بما جرى مجرى اللغو مما لا حكم له .  
وكيف يجوز ألا يقع شيء من طلاقه وقد تلفظ بالطلاق الموضوع للفرقة  
وتكملت الشروط المعتبرة في الطلاق ؟ وكيف يخرج منه من أن يكون لفظه  
بالطلاق مؤثراً وأنه ضم الى ذلك ما كان ينبغي الابصيغة من لفظه ثانية وثالثة .

### المسألة التاسعة والخمسون

#### [أقل الحمل وأكثره]

ان أقل ما يخرج الحمل حياً مستهلاً لسته أشهر ، وأكثره تسعة أشهر .  
وهذه المسألة مما قد استوفينا الكلام عليها في الجواب عن المسائل  
الاولى ، فلامعنى للاعادة .

## المسألة الستون

### [أحكام العتق]

ان العتق لا يقع بشرط ولا يمين ، ولا يكون الا بقصد لوجه الله تعالى في ذلك .

والحجة : اجماع الفرقة المحقة عليه ، ولان العتق اذا وقع على هذا الوجه وقعت الحرية بالاجماع من الامة . واذا وقع العتق على خلاف الشروط التي ذكرناها فلا اجماع على حصول الحرية . ولادليل قاطع أيضاً يدل على ذلك ، فوجب أن يكون الملك مستمراً .

## المسألة الحادية والستون

### [مالو ابتداء الخصمين بمحضر الحاكم]

ان الخصمين اذا ابتداء الدعوى بحضرة<sup>(١)</sup> الحاكم ولم يقع له العلم بالمبتدأ منهما ، ان الواجب عليه أن يسمع قول الذي على يمين صاحبه ، ويجرى الاخر مجرى الصامت والمسبوق الى الدعوى ، ثم ينظر في دعوى الاخر .  
والحجة في هذه المسألة : اجماع الفرقة الطائفة المحقة . ويجوز أيضاً أن تكون العادة جارية في مجلس الحكم أن يكون مجلس المدعي على يمين المدعى عليه فاذا اشتبه الامر في الدعوى والسبق اليها ، جاز الرجوع الى هذه العادة .

(١) محضر « خ ل » .

## المسألة الثانية والستون

### [شهادة الابن لآبيه وبالعكس]

وان شهادة الابن لآبيه جائزة اذا كان عدلاً ، وشهادته عليه غير جائزة على جميع الاحوال .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة . وأيضاً فان الله تعالى يقول : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء <sup>(١)</sup> » واذا كان الابن عدلاً مرضياً دخل في عموم هذا القول . فان قيل : فينبغي أن يدخل في عموم هذا القول أيضاً شهادته عليه . قلنا : الظاهر يقتضي ذلك ، لكن خرج بدليل قاطع فأخرجناه .

## المسألة الثالثة والستون

### [حكم حائث النذر]

من نذر لله تعالى شيئاً من القرب ، فلم يفعله مختاراً ، فعليه كفارة . فان كان صياماً في يوم بعينه فأفطره من غير سهو ولا اضطرار ، فعليه ما على مفطر يوم من شهر رمضان وان كان غير صيام ، فعليه ما يجب في كفارة اليمين ، وهذا صحيح .

والحجة فيه : اجماع الفرقة المحقة عليه .



### المسألة الرابعة والستون:

#### [ كيفية اليمين ]

لا يمين الا بالله تعالى ، أو يعلقها باسم من أسمائه .  
والحجة على صحة هذا المذهب : اجماع الفرقة عليه . وأيضاً فان من  
حلف بالله تعالى لاخلاف في انعقاديمينه، ومن حلف بغير الله تعالى، فلا اجماع  
على انعقاد يمينه ، ولادليل يوجب القطع على أنها منعقدة .

### المسألة الخامسة والستون

#### [ حكم اليمين ]

من حلف بالله تعالى على فعل أو ترك وكان خلاف ما حلف عليه أولى في  
الدين أو الدنيا ما لم يكن معصية بفعل الاولى ، لم يكن عليه كفارة .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة، وأيضاً فان اليمين المنعقدة هي  
التي توجب الاستمرار على موجبها ، ومتى لم يكن لها الحكم لم تكن منعقدة  
وقد علمنا أن من حلف على أن يفعل معصية ، أو أن يفعل ما خلافه أولى في الدين  
من العدول عن نافله، أو فعل مندوب في الدين اليه ، فغير واجب عليه الاستمرار  
على هذه اليمين . واذا لم تكن منعقدة فلا كفارة فيها ، لان الكفارة تابعة لانعقاد  
اليمين .

### المسألة السادسة والستون

[حرمة الطحال وما ليس له فلس]

ان الطحال من الشاة وغيرها حرام .

### المسألة السابعة والستون

وان الجري والمارماهي وكل مالا فلس له من السمك حرام .

### المسألة الثامنة والستون

[ما يحرم من الطير]

وأن مالا قانصة له من الطير حرام .

### المسألة التاسعة والستون

وأن ما كان صفيفه أكثر من دفيفه من الطير حرام .

### المسألة السبعون

[حرمة الفقاع]

وان الفقاع حرام كالخمر .

فان هذه الخمس مسائل الحجة فيها اجماع الطائفة .

فان قيل : كيف يكون الفقاع حراماً وهو غير مسكر ؟  
 قلنا : ليس التحريم مقصوداً على الاسكار ، ألا ترى أن الدم ولحم الخنزير  
 لا يسكران ، وكذلك الجرعة من الخمر والتحريم مع ذلك ثابت .

### المسألة الحادية والسبعون

#### [ حد السارق ]

وان قطع السارق من أصول الأصابع الأربع ، ويترك الإبهام من الراحة.  
 والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه ، ولأن هذا القدر الذي  
 قلنا بقطعه حقيق أنه مراد بالاية <sup>(١)</sup> ، وما عداه والانتهاى الى الكسع <sup>(٢)</sup> أو المرافق  
 مما قالته الخوارج غير متناول الاية له ، ولادليل يوجب القطع بتناوله ، فوجب  
 أن يكون فيما ذهبنا اليه .

### المسألة الثانية والسبعون

انه ان عاد السارق ، قطع من أصل الساق ، ويبقى له قدر يعتمد عليه في  
 الصلاة .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة .

(١) وهى قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » سورة المائدة : ٣٨ .

(٢) ظ : الرسخ : بضم الزاء جمع أرساغ وأرسغ ، وهو المفضل لما بين الساعد  
 والكف .

### المسألة الثالثة والسبعون

#### [احكام حد الزانى]

ان البكر اذا زنا جلد ، فان عاد جلد ثلاث دفعات ، فان عاد رابعة قتل .  
والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة .

### المسألة الرابعة والسبعون

وان العبد في الزنا يحد ، ثم يقتل في الثانية من فعلاته <sup>(١)</sup> .  
والحجة في ذلك : اجماع المتقدم .

### المسألة الخامسة والسبعون

وان شارب الخمر يقتل في الثالثة .  
والحجة في ذلك : الاجماع .

### المسألة السادسة والسبعون

#### [حكم من ضرب امرأة فاطرحت]

ان من ضرب امرأة فألقت نطفة فعليه عشرون ديناراً ، فان ألقت علقه فعليه

(١) خ : قلاته ، والظاهر: فى الثامنة من فعلاته ، قال فى الانتصار [٢٥٦] : والعبد

يقتل فى الثامنة .

أربعون ديناراً ، فان أُلقت مضغة فعليه ستون مثقالاً ، فان أُلقت عظماً مكتسباً لحمًا فعليه ثمانون ديناراً ، فان أُلقت جنيناً لم تلجه الروح فعليه مائة مثقال .  
فالحجة في هذا الترتيب والتفصيل : اجماع الشيعة الامامية عليه .

### المسألة السابعة والسبعون

#### [ افزاع المجامع وعزله ]

فان من أفزع رجلاً فعزل عن عرسه ، فعليه عشر دية الجنين .  
وصورة هذه المسألة: أن يهجم رجل على غيره وهو مواقع ، فيفزع ويَعْجَله عن انزال الماء في الفرج ، فيعزل بحكم الضرورة ، فيجب عليه ما ذكرناه .  
والحجة فيه : اجماع الامامية .

### المسألة الثامنة والسبعون

#### [ احكام القصاص والديات ]

وان الاثنين اذا قتلوا واحداً أو أكثر من اثنين ، أن أولياء الدم مخيرون بين ثلاث : اما أن يقتلوا القاتلين ويردوا فضل دياتهم ، أو يختاروا واحداً فيقتلوه بقتيلهم ويوفى من بقى من القتلة الى أولياء المقادمنه الفاضل من الدية بحساب رؤوسهم ، أو يقبل <sup>(١)</sup> الدية فتكون بينهم سهاماً متساوية .  
والحجة على هذا التفصيل : اجماع الفرقة المحقة عليه بهذا الشرع والبيان.

(١) ظ : أو يقبلوا .

### المسألة التاسعة والسبعون

وان ثلاثة قتلوا واحداً ، فتولى أحدهم القتل وأمسك الآخر وكان الآخر عيناً ، فان الحكم قتل القاتل وحبس الماسك حتى يموت وسمل عين الناظر .  
والحجة على هذا : حكم الفقهاء من الفرقه .

### المسألة الثمانون

من قطع رأس ميت ، فعليه مائة دينار يغرمه لبيت المال .  
والحجة فيما ذكرناه : الاجماع المتكرر ذكره .  
فان تعجب المخالفون من ايجاب غرامة في قطع عضو ميت لاحس ولا حياة فيه .  
فالجواب عن تعجبهم : ان هذه الغرامة لم تجب لما يرجع الى الميت في نفسه من الجنابة عليه ، لان الموت قد أزال عنه حكم الجنابات في نفسه ،  
وانما مثل بميت وكانت جنابة في الدين من حيث أقدم على ما نهى الله عنه واجزي على اباحة ما حظره . فمن هاهنا وجبت عليه الغرامة لالما ظنه ، ويجري ذلك مجرى الكفارات التي في حقوق الله تعالى خاصة .

### المسألة الحادية والثمانون

ان الرجل اذا قتل امرأة ، كان أولياؤها مخيرون بين القود ورد فضل الدية على أهل القاتل ، وهي <sup>(١)</sup> نصف دية الرجل ، وهذا صحيح .

والحجة فيه : الاجماع المتقدم ، ولان نفس المرأة ناقصة القيمة عن نفس الرجل .

### المسالة الثانية والثمانون

واذا قتل الرجل امرأة واختار الاولياء قتله بها، فقد قتلوا نفساً تزيد قيمتها على قيمة نفس المقتولة ، فلا بد من رد الفضل على أولياء المقتول ، لان ذلك هو العدل .

### المسالة الثالثة والثمانون

من وجد مقتولا ، فحضر رجلان فقال أحدهما : أنا قتلتك عمداً ، وقال الآخر : أنا قتلتك خطأ . ان أولياء المقتول مخيرون بين الاخذ للمقر بالعمد أو المقر بالخطأ ، وليس لهم قتلها جميعاً ، ولا الزامها الدية جميعاً .  
والحجة على ذلك : ماتقدم من اجماع الفرقة المحقة .

### المسالة الرابعة والثمانون

من وجد مقتولا فاعترف رجل بقتله عمداً ، ثم حضر آخر فدفعه عن اقراره وأقر هو بقتله ، فصدقه الاول في اقراره على نفسه ولم تقم بينة على أحدهما ، أنه يدراً عنهما القتل والدية وبؤدي المقتول من بيت المال .  
والحجة على ذلك : هو ماتقدم ذكره من اجماع الفرقة .

## المسألة الخامسة والثمانون

### [ ديات أهل الكتاب ]

وان ديات أهل الكتاب ثمانمائة درهم للحر البالغ الذكر، والانثى أربعمائة درهم . ودية المجوس ثمانمائة درهم ، وكذلك دية ولد الزنا .  
والحجة على ذلك كله : الاجماع المتقدم .

## المسألة السادسة والثمانون

### [ أحكام الارث ]

لا يرث مع الوالدين أو أحدهما أحد من خلق الله تعالى الا الولد والزوج والزوجة .

والحجة على ذلك : الاجماع المتكرر . ولانه لا خلاف بين الامة في اعتبار القربى في من يرث بالنسب ، ومعلوم أن الابوين أقرب الى ولدهما من الاخوة ، لان الاخوة انما يتقربون الى الميت بالوالد ، ومعلوم أن من تقرب بنفسه أولى ممن تقرب بغيره . فبطل قول مخالفينا في توريث الاخوة مع الام .  
وأيضاً فان الله تعالى أجرى الام مجرى الاب في نص القرآن وصريحه، وجعل لهما غاية في الميراث وأهبطهما الى غاية أخرى ، ولم يفرق بينهما في الحكم فكما ليس لاحد من الاخوة والاخوات مع الوالد نصيب ، وكذلك لانصيب لهم مع الوالدة .



### المسألة السابعة و الثمانون

من مات وخلف والدين وبنناً ، فلا بنته النصف والابوين السدسان ، وما يبقى يرد على البنت والوالدين بقدر سهامهم .

والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه ، وأيضاً فإن الله تعالى لما قسم المواريث وبيّن مقاديرها جعلها تابعة للقربى ، ففرض للاقرب أكثر ما فرضه للابعد ، كفرضه للاخ من الاب والام المال كله، وللأخت الواحدة للاب واللام النصف، وفرض للاخوة من الام الثلث ، وللواحدة السدس .

فاذا بقي من الميراث بعد السهام المنصوص عليها بشيء<sup>(١)</sup>، وجب أن يقسم على ذوي القربات بحسب قرابتهم وبقدر سهامهم . ويشبه ذلك من خلف مالا وورثة فاقسموا<sup>(٢)</sup> المال بينهم على قدر سهامهم ، ثم وجد بعد ذلك الميت ما<sup>(٣)</sup> لم تقع القسمة عليه، فلا خلاف في أنه يقسم هذا اليتامى<sup>(٤)</sup> كما قسم الاول ويقدر سهامهم .

وأيضاً فمن أبى الرد وأنكره وادعى أن الفاضل على السهام ، يرد الى بيت المال ويقيم بيت المال مقام العصبه ، يعترف بأن الميت اذا مات وكان له عصبه أشتات ، كان أحقهم بالمال أقربهم الى الميت ، فقد اعتبر كما ترى فيما يفضل عن السهام القربى ، ونحن نعلم أن ذوي الارحام والانساب أحق بالميت وأقرب اليه من بيت المال ، فيجب أن يكون أحق بفاضل السهام .

(١) ظ : شيء .

(٢) ظ : فاقسموا .

(٣) ظ : للميت مال لم تقع .

(٤) ظ : الثانى .

### المسألة الثامنة و الثمانون

من مات وخلف بنتين وأحد أبويه وابن ابن ، فان للبنتين الثلثين ، وللاب أو  
الام السدس ، وما بقي يرد على البنيتين والاب والام خاصة ، وليس لابن الابن  
شيء .

والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة . ولان البنات والوالدين  
أقرب الى الميت من ابن ابنه ، ويعتبر فيمن يرث بالقرابة الكيفية للقرابة وقربها  
وكما ليس لابن الابن شيء مع الابن ، كذلك لا شيء له مع البنات أو البنات  
لان البنات أولاد كالذكور .

### المسألة التاسعة و الثمانون

لا يحجب الام عن الثلث الى السدس الاخوة من الام خاصة ، وانما يحجبها  
الاخوة من الاب والام أو من الاب .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة .

فان قالوا : فقد أطلق الله تعالى فقال « فان كان له اخوة فلامه السدس »<sup>(١)</sup>  
ولم يفرق بين أحوال الاخوة في كونهم من أب أو أم .  
قلنا : هذا عموم تخصيصه الدليل الذي ذكرناه . ولا خلاف بيننا في أن  
هذا العموم مخصوص ، لان اطلاقه يقتضي دخول الكفار والمماليك ، وأنتم لا  
تحتجبون الام عن الثلث الى السدس بالاخوة الكفار أو المماليك .

## المسألة التسعون

وأنه لا يرث مع الولد ذكر أكان أو أنثى أحد من خلق الله تعالى إلا الابوان والزوج والزوجة .

وهذا أيضاً في الاجماع الذي ذكرناه وهو الحجة فية . وأيضاً فقد ثبت بالاجماع أنه ليس للاخوة والاخوات مع الولد الذكر نصيب ، وممانع مع وجود الذكر من نصيب له هو مانع من وجود الانثى ، لانهما جميعاً ولدان في الميراث وينزلان منزلة واحدة .

## المسألة الحادية والتسعون

### [ أحكام الحبوّة ]

وان الولد الاكبر يفضل على من دونه من الاولاد الذكور السوارث ، بالسيف والمصحف والخاتم ، ان كان ذلك في التركة أو شيئاً منه ، ولا يفضل بغيره ان لم يكن .

وتحقيق هذه المسألة : أن أصحابنا يروون اختصاص الذكر الاكبر بما يخلف الميت من السيف والمصحف والخاتم ، وقد روت بذلك أخبار معروفة ويقوى عندي أن لا نترك عموم الكتاب بأخبار الاحاد ، والله تعالى يقول «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف»<sup>(١)</sup>.

وظاهر هذا الكلام يقتضي بطلان هذا التخصيص . والاولى عندي أن يكون هذا التخصيص معناه أن يفرد بهذه الاشياء الولد الاكبر وتحسب عليه من نصيبه ، لانه أحق بها من النساء والاصاغر ، وليس في الاخبار المروية أنه يختص بها ولا تحسب عليه .

فان قالوا: المشهور من قولهم أنهم يفضلونه بذلك، وهذا لفظ أخبارهم، وإذا حسب قيمة ذلك فلا تفضيل .

قلنا : التفضيل ثابت على كل حال ، لانه اذا خص بتسليم ذلك اليه وأفرد به ومنع غيره منه فقد فضل به وان حسب عليه .

### المسألة الثانية والتسعون

#### [ ولد الصلب يحجب من دونه ]

وان ولد الصلب يحجب من دونه سفلاً ، ذكراً كان أو أنثى .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة ، ولانه لا خلاف في أن ولد الصلب يحجب من دونه ، لانه ولد ، وكذلك الانثى .

### المسألة الثالثة والتسعون

#### [ الزوج يرث من الزوجة ]

وأن المرأة اذا توفيت وخلفت زوجاً ، لم تخلف وارثاً سواه من عصبه ولا ذي رحم ، ان المال كله له نصفاً بحقه والباقي بالرد .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه . وأيضاً فان الزوج عند

عدم وارث هذه المرأة وعصبتها قد جرى مجرى العصبه لها ، وسبيله سبيل ولد الملاعنة لما انتفى منه أبوه الذي هو عصبته ومن جهة عاقلته ، فبقي لا عصبه له ولا عاقلة ، فجعلت عصبه أمه عصبه يعقلون عنه . وكذلك هذه المرأة التي لا عصبه لها ولا ذورحم غير زوجها وضعت موضع ولدها الذي يعصب أبوه عصبته .

### المسألة الرابعة والتسعون

#### [ المرأة لاثرت من الرباع ]

ان المرأة لاثرت من الرباع شيئاً ، ولكن تعطى حقها بالقيمة من البناء والالات .

والذي أقوله في هذه المسألة ويقوى عندي أن المرأة لاتعطى من الرباع شيئاً ، وان أعطيت عوضاً من قيمته من غيرها ، لانها معرضة للازواج ويسكن في رباع الميت من غيره من تسخط عشيرة زوجها ، فاذا أعطيت حقها من قيمة الرباع وصلت الى الحق ، وزال ثقل اسكان الغرباء مساكن المتوفى .

وجرى ذلك مجرى ماقلناه في تفضيل الولد الاكبر بالخاتم والسيف .

وانما قلنا ذلك لان الله تعالى قد جعل لها الربع من التركة ثم الثمن ،

ولم يستثن شيئاً ، فلا يجوز تخصيص ذلك الاً بدليل قاطع . والخبر المروي :

بأنها لاتورث من الرباع<sup>(١)</sup> . يجوز أن يكون محمولا على ما ذكرناه .

(١) وسائل الشيعة ٥١٨/١٧ ح ٢ رواه الكليني في فروع الكافي ١٢٨/٧ ح ٥ .

## المسألة الخامسة والتسعون

### [ ارث الاخوة والاختات ]

وأنه لا ارث للاخوة والاختات من الاب خاصة اذا كان اخوة وأخوات لأب وأم . وأحدهم في ذلك يجري مع أحدهم مجرى جماعتهم .  
والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه . وأيضاً مامنع من توريث  
الاخ للاب ، والام يمنع من توريث الاخت من الاب مع الاخت للاب  
والام .

## المسألة السادسة والتسعون

### [ توريث الرجال والنساء بالنسب ]

وان توريث الرجال والنساء بالنسب، وباطل قول من ورث الرجال دون  
النساء .

والحجة في ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه . وأيضاً ظاهر الكتاب ،  
قال الله تعالى « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو أكثر  
نصيباً مفروضاً » <sup>(١)</sup> فجعل كما ترى الموارث بين الرجال والنساء، ولم يخص  
الرجال منها بشيء دون النساء .

وقد كانت الجاهلية تورث الرجال دون النساء ، فمن ذهب الى ذلك فقد  
أخذ بسنة الجاهلية .

وقد عول القوم على خبر ضعيف مطعون على راويه ، فهو خبر واحد ،

وأخبار الاحاد لا توجب علماً ولا عملاً ، لان العمل تابع للعلم على ما بيناه في صدر جواب هذه المسائل ، وخص بهذا الخبر أيضاً الذي لا يوجب علماً ظواهر الكتاب الموجبة للعلم . على أن مخالفينا قد خالفوا هذا الحديث ، وورثوا الاخت بالتعصيب وليست بذكر ولا رجل .

فان أقاموا الاخت مقام الاخ ورثوها بالتعصيب ، فقد خالفوا أولاً ظاهر الحديث . لان الخبر يقتضى أن يكون بقية الفرائض للذكور دون الاناث . واذا جاز لنا أن نخصه ونستعمله في بعض المواضع ، كما يت خلف أختين لام وابن اخ وابنة اخ لاب وأم وأخاً لاب ، فان للاختين من الام فريضتين وهو الثلث وما بقي فلاولى ذكر وهو الاخ من الاب دون ابن الاخت وابنة الاخ ، لانه أقرب منهما بيطن .

وكذلك ان خلف الميت امرأة وعماً وعمة وخالا وخالة وابن أخ وأخاً ، فللمرأة الربع وما بقي فلاولى ذكر وهو الاخ أو ابن الاخ وسقط الباقيون . وهذه المسألة ليست مما تفرد بها الامامية ، فقد خالف في العصابة جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، كابن عباس (رحمه الله) وغيره .

### المسألة السابعة والتسعون

[ ميراث من مات وخلف ابنة ابن وابن عم ]

من مات وخلف ابنة ابن وابن عم ، فميراثه لبنت ابنه خاصة ، وليس لابن العم شيء .

والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه . وأيضاً فان ولد البنت ولد على الحقيقة للميت ، فهي أقرب اليه من ابن العم ، وقد سماها الله تعالى

ولداً في مواضع من الكتاب في قوله تعالى « ولاتنكحوا آباؤكم من النساء »<sup>(١)</sup>.

وأجمعت الامة أن زوجة ابن ابنه محرم على جده ، لانه بهذه الآية ابن ومحرم عليه نكاح زوجة جده ، وقال الله تعالى « وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »<sup>(٢)</sup> وابن البنت أقرب الى جده من ابن العم .

### المسألة الثامنة والتسعون

#### [ حكم ارث ابن الاخ مع الجد ]

وأن ابن الاخ مع الجد يقوم مقام الجد .  
والحجة على ذلك: اجماع الفرقة المحقة ، ليس لاحد أن يطعن في هذا الحكم بأن الجد أقرب الى الميت من ابن الاخ ، لان ابن الاخ له بماورثناه ميراث من سمي الله تعالى له سهماً ، فهو أقوى سهماً من الجد الذي لا يرث الا بالرحم .

### المسألة التاسعة والتسعون

#### [ ارث ولد الملائنة ]

وأن ابن الملائنة ترثه أمه دون أبيه ، ويرثه من قرب اليه من جهتها ، ولا يرث أبوه ولا قرابته من جهة أبيه .

(١) سورة النساء: ٢٢ .

(٢) سورة الانفال: ٧٥ .



ولو أقر به الاب بعد انكاره وأكذب نفسه بعد الملاءنة، لم يكن له أن يرثه،  
وكان للابن خاصة أن يرثه .  
والحجة على ذلك : اجماع الفرقة المحقة عليه .

### المسألة المائة

#### [ارث المطلقة في مرض بعلمها]

وأن المطلقة في مرض بعلمها اذا مات فيه، ترثه ما بينه وبين سنة ما لم تتزوج  
أو يصح بعلمها .  
وهذه المسألة قد بينها في جواب المسائل الواردة قبل هذه ، فلا طائل  
في اعادتها .

### المسألة الواحدة والمائة

#### [كيفية توريث الخنثى]

ان توريث الخنثى يعتبر بالمبال، فان خرج من حيث يخرج للرجل ورث  
ميراث الرجال ، وان جرى من الموضعين معاً نظر الاغلب منهما وورث عليه،  
وان تساوى ما يخرج من الموضعين أعتبر بعدد الاضلاع ، فان استوى عددهما  
ورث ميراث النساء ، وان اختلف ورث ميراث الرجال .  
والحجة على هذا الحكم : أيضاً هو اجماع الفرقة المحقة .

### المسألة الثانية والمائة

وأن مالميس له مال للرجال ولا للنساء يورث بالقرعة .  
والاجماع المتقدم الحجة فيه .

### المسألة الثالثة والمائة

[توريث رأسين على حق واحد]

وأن الشخصين اذا كانا على حق واحد يعتبران بالنوم ، فان نام أحدهما واستيقظ الآخر فهما اثنان ، وان ناما معاً فهما واحد .  
والحجة في ذلك : الاجماع المتقدم ذكره .

### المسألة الرابعة والمائة

[حكم ارث المملوك]

لا يرث المملوك من الحر .  
والحجة على ذلك : الاجماع المتقدم ذكره .

### المسألة الخامسة و المائة

وأنه من لا يراث للمملوك من حر .  
والحجة على ذلك . ان الحر اذا مات وخلف مالا وأماً مملوكة أو أباً مملوكاً

أو ذا رحم مملوك ، فالواجب أن يشتري المملوك من المال ويعتق ويورث باقي التركة .

والحجة على ذلك : اجماع أهل الحق عليه ، لان المملوك لا يملك شيئاً في حال رقه ، فكيف يرث ؟ والميراث تمليك .

### السؤال السادسة والمائة

وأن المكاتب اذا مات ذو رحم له من الاحرار وترك مالا أنه يرث منه بحساب ماعتق منه .

### المسألة السابعة والمائة

اذا مات المكاتب وله وارث من الاحرار، ورثا <sup>(١)</sup> منه قرابته بحساب ماعتق وورث الباقي مكاتبه .

وهاتان المسألتان مما قد بيناهما وأوضحناه في جواب المسائل الاولى ، فلامعنى لتكراره .

### المسألة الثامنة والمائة

#### [ارث الكفار و المجوس]

الكافر اذا مات وخلف والدين وولداً كفاراً وله ابن عم من المسلمين، ان تركته لقرابته من المسلمين خاصة .

والحجة على ذلك: اجماع الفرقة المحقة، لان الكفار بكفرهم قد صاروا كالمعدومين المفقودين ، فكان هذا الميت لا وارث له الا المسلم ، فيختص هو بميراثه .

وهذه المسألة ليست مما تفرد بها الامامية، بل أكثر الفقهاء على مذهبهم فيها.

### المسألة التاسعة و المائة

وأن ميراث المجوس عن جهة النسب الصحيح دون النكاح الفاسد .  
والحجة في ذلك : الاجماع المتكرر ، وليس هذه المسألة مما يتفرد بها الامامية، بل يوافق عليها الشافعي ومن المتقدمين الحسن والزهري والاوزاعي.

### المسألة العاشرة و المائة

#### [ لا عول في الفرائض ]

إن الفرائض لا تعول . وليس هذه المسألة مما تنفرد بها الامامية ، لان ابن عباس قد نفى العول، وقوله في ذلك مشهور ، وهو أيضاً مذهب داود الاصفهاني .

وايضاح هذه المسألة وتحقيقها : أن تكون السهام المسماة في الفريضة يضيق عنها المال ولا يتسع لها، كامرأة خلفت ابنتين وأبوين وزوجاً ، فللزوجة الربع وللبنيتين الثلثان وللأبوين السدسان . وهذا مما يضيق المال عنه ، لان المال لا يجوز أن يكون له ثلثان وسدسان وربع ، والله تعالى أعدل وأحكم من أن يفرض في مال لا يتسع له المال، لان ذلك سفه وعيب .

وعندنا في هذه المسألة أن للأبوين السدسان وللزوجة الربع وما بقي

للابنتين . ومخالفونا الذين يذهبون الى العول يجعلون للزوج الخمس ثلاث أسهم من خمسة عشر سهماً ، بخلاف الاجماع ، لان الزوج لايزاد على النصف ولا ينقص .

وانما أدخلنا النقصان على البنات خاصة ، لان الامة مجمعة على أن الابنتين منقوصتان في هذه المسألة عن حقهما المسمى لهما ، ولانجمع على دخول النقصان على ما عداهما في ذلك ، ولاخلاف ولادليل يدل عليه ، فاذا ضاقت المسألة عن السهام أدخلنا النقص على من أجمعت الامة على نقصه ووفرنا منهم سهم من عنده .

فان قيل : فالله تعالى قد جعل للبنتين الثلثان وللواحدة النصف ، فكيف نقصتهما من حقهما ؟

قلنا: لا يمنع من تخصيص هذا الظاهر بالاجماع ، واذا أجمعت الامة على دخول النقص على البنات ، كان ذلك دليلاً على أنه ليس للبنتين ولا للواحدة النصف والثلثان على كل حال .

والكلام في هذه المسألة طويل ، وهذه جملة كافية ، وسنبسطه في مسائل الخلاف انشاء الله تعالى .

تم بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين .